

العِبَادَاتُ

م

السعي فوق سقف السعى

الحمد لله

، وبعد: فبناء على خطاب سمو نائب وزير الداخلية لمملكة العربية السعودية رقم ٢٦ / ١٠٦١٢ وتاريخ ١٣٩٣/٣/٢١ هـ. المتضمن رغبة وزارة الداخلية في دراسة موضوع السعي فوق سقف المسعى من قبل هيئة كبار العلماء بالمملكة، وبناء على ما تقتضيه لائحة سير عمل الهيئة من قيام اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء باعداد بحث علمي فيما يحتاج الى بحث من المواضيع التي تتجه الرغبة إلى دراستها في الهيئة. قامت اللجنة باعداد بحث في حكم السعي فوق سقف المسعى، وفيما يلي ما تيسر اعداده من النصوص والنقول التي يمكن أن يستعان بها في هذا الموضوع: -

الحمد لله وحده

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

وبعد:- فإنه قد عرض على هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية في

درونها الرابعة المنعقدة ما بين ٩٣/١٠/٢٩ هـ و ١٣٩٣/١١/١٢ هـ موضوع حكم السعي فوق سقف المسعى ليكون وسيلة لعلاج ازدحام الناس في المسعى أيام موسم الحج، واطلعت الهيئة على البحث المقدم عنه من الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء المعد من قبل اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء . . ورغبة في اطلاع القراء الكرام على هذا البحث القيم نقدمه بكامله وهذا نصه

الفهرس

يمكن

أن يُرجع في حُكم السعي بين الصفا والمروة فوق
سقف المسعى إلى الأمور الآتية:

- ١. إن من ظالم قيد شبر طوقه من سبع أرضين .
- ٢. الطواف والسعي على بعير ونحوه .
- ٣. استقبال الكعبة في الصلاة .
- ٤. رمي الحاج الجمرات وهو راكب .

حكم السعي فوق سقف المسعى

أما الأمر الأول

قال البخاري في صحيحه حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال: حدثني طلحة بن عبد الله أن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل أخبره أن سعيد بن زيد رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «مَنْ ظَلَمَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئاً طَوَّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ» قال ابن حجر: وفي الحديث تحريم الظلم والغضب وتغليظ عقوبته وإمكان غضب الأرض وأنه من الكبائر قاله القرطبي وكأنه فرّعه على أن الكبيرة ما ورد فيه وعيد شديد وأن من ملك أرضاً ملك أسفلها إلى منتهى الأرض وله أن يمنع من حفر تحتها سرباً أو بئراً بغير رضاه وفيه أن من ملك ظاهر الأرض ملك باطنها بما فيه حجارة ثابتة وأبنية ومعادن وغير ذلك وأن له أن ينزل بالحفر ما شاء ما لم يضر بمن يجاوره. أهـ^(١).

وقال العيني بعد أن ساق حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «مَنْ ظَلَمَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئاً طَوَّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ»^(٢)

ذكر ما يستفاد منه، فيه دليل على أن من ملك أرضاً ملك أسفلها إلى منتهىها وله أن يمنع من حفر

(١) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ج ٥ ص ٣٨

(٢) صحيح البخاري مع شرحه عمدة القاري ج ٢ ص ٢٩٨

تحتها سرباً أو بئراً سواء أضر ذلك بأرضه أولاً قاله الخطابي ، وقال ابن الجوزي لأن حكم أسفلها تبع لأعلامها ، وقال القرطبي : وقد اختلف فيها إذا حفر أرضه فوجد فيها معدناً أو شبهه فقيل هو له وقيل بل للمسلمين ، وعلى ذلك فله أن ينزل بالحفر ماشاء مالم يضر بجاره وكذلك له أن يرفع في الهواء المقابل للكل القدر من الأرض من البناء ماشاء مالم يضر بأحد . اهـ .

وقال الابن (١) : قوله من ظلم شبراً من الأرض واستدل بعضهم على أن من ملك ظاهر الأرض يملك ما تحته مما يقابله فله منع من يتصرف فيه أو يحفر ، وقد اختلف العلماء في هذا الأصل فيمن اشترى داراً فوجد فيها كنزاً أو وجد في أرضه معدناً فقيل له وقيل للمسلمين ، ووجه الدليل من الحديث أنه غصب شبراً فعوقب بحمله من سبع أرضين الى أن قال : وكذلك يملك ما قبل ذلك من الهواء يرفع فيه من البناء ماشاء مالم يضر بأحد . اهـ .

فدل ما تقدم على أن حكم أعلى الأرض وأسفلها تابع لحكمها في التملك والاختصاص ونحوهما وعلى ذلك يمكن أن يقال أن السعي فوق الطابق الذي جعل سقفاً لأرض المسعى له حكم السعي على أرض المسعى .

أما الأمر الثاني

وقد

جاءت أحاديث في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت وهو على بعير . ومن رواية أم سلمة : شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنني أشتكي فقال : « طُوفِي وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ » . وقد بوب البخاري في صحيحه فقال : « باب المريض يطوف راكباً » ثم ساق الحديثين السابقين حديث ابن عباس وحديث أم سلمة قال ابن حجر (٢) : أن المصنف حمل سبب طوافه صلى الله عليه وسلم راكباً على أنه كان عن شكوى وأشار بذلك إلى ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس بلفظ « قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة وهو يشتكي فطاف على راحلته (٣) » ووقع في حديث جابر عند مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف راكباً ليراه الناس وليسألوه .

« طاف النبي صلى الله عليه وسلم في حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى رَاحِلَتِهِ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِمَحْنَتِهِ لِيَرَاهُ النَّاسُ وَيُشْرَفَ لِيَسْأَلُوهُ » .

فيحتمل أن يكون فعل ذلك لأمرين وحيث لا دلالة فيه على جواز الطواف راكباً لغير عمر ، وكلام الفقهاء يقتضي الجواز إلا أن المشي أولى والركوب مكروه تنزيهاً ، والذي يرجح المنع لأن طوافه صلى الله عليه وسلم

(١) صحيح مسلم مع شرحه أكمل للمسلم ج ٤ ص ٣١٣ ، ٣١٤

(٢) صحيح البخاري مع شرحه الفتح ج ٣ ص ٤٦٠

(٣) تمام الحديث : كلما أتى على الركن استلم الركن بمحبه فلما فرغ من طوافه أتاه فمسى ركنين سكنت منه أبو داود وقال المنذري في استناده يزيد بن أبي زياد ولا يحتج به وقال البيهقي في حديث يزيد بن أبي زياد لفظه لم يوافق عليها وهي قوله « وهو يشتكي » - مختصر السنن ج ٢ ص ٣٧٧

وكذا أم سلمة كان قبل أن يحوط المسجد ووقع في حديث أم سلمة طوفي من وراء الناس وهذا يقتضي منع الطواف في المطاف . وإذا حوط المسجد امتنع داخله إذ لا يؤمن التلويت فلا يجوز بعد التحويط بخلاف ما قبله فإن كان لا يحرم التلويت كما في المسعى وعلى هذا فلا فرق في الركوب إذا ساغ بين البعير والفرس والحمار . وأما طواف النبي صلى الله عليه وسلم ركباً فللحاجة إلى أخذ المناسك عنه ولذلك عده بعض من جمع خصائصه فيها . أه .

وفي صحيح البخاري بأسناده إلى ابن عباس رضي الله عنهما قال : « طاف النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على بعير يستلیم الركن بمحجن » .

قال العمري : وأخرج مسلم عن أبي الطفيل : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بالبيت ويستلم الركن بمحجن ، وروي مسلم عن جابر : طاف النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على راحلته يستلم الحجر بمحجنه ليراه الناس وليشرف ليسألوه قال ذكر معناه قوله : طاف النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على بعير . قال ابن بطال استلامه بالمحجن ركباً يحتمل أن يكون لشكوى به ... إلى أن قال : وقال النووي قال أصحابنا الأفضل أن يطوف ماشياً ولا يركب إلا لعذر من مرض ونحوه أو كان يحتاج إلى ظهوره ليستفتي ويقتدى به فإن كان لغير عذر جاز بلا كراهة لكنه خلاف لأولى ... إلى أن قال : وقال مالك وأبو حنيفة : إن طاف ركباً لغير عذر أجزأ ولا شيء عليه وإن كان لغير عذر فعليه دم قال أبو حنيفة وإن كان بمكة أعاد الطواف . أه (١) .

وقال السرخسي : وإن طاف ركباً أو محمولا فإن كان لعذر من مرض أو كبر لم يلزمه شيء ، وإن كان لغير عذر أعاده مادام بمكة فإن رجع إلى أهله فعليه الدم عندنا ، وعلى قول الشافعي لا شيء عليه لأنه صح في الحديث « أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف للزيارة يوم النحر على ناقته واستلم الأركان بمحجنه » . ولكننا نقول المتوارث من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا الطواف ماشياً ، وهذا على قول من يجعله كالصلاة لأن أداء المكتوبة ركباً من غير عذر لا يجوز فكان ينبغي أن لا يعتد بطواف الراكب من غير عذر ، ولكننا نقول المشي شرط الكمال فيه فتركه من غير عذر يوجب الدم لما بينا - فأما تأويل الحديث فقد ذكر أبو الطفيل - رحمه الله - أنه طاف ركباً لوجع أصابه وهو أنه وثبت رجله فلهذا طاف ركباً ، وذكر أبو الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف ركباً لكبر سنه ، وعندنا إذا كان لعذر فلا بأس به وكذلك إذا طاف بين الصفا والمروة محمولا أو ركباً وكذلك لو طاف الأكثر ركباً أو محمولا فالأكثر يقوم مقام الكل على ما بينا . أه (٢) .

وقال ابن الهمام على قول صاحب الهداية « وإن أمكنه أن يمس الحجر شيئاً في يده ، كالمرجون وغيره ثم قبل ذلك فعل ، لما روى أنه عليه السلام طاف على راحلته واستلم الأركان بمحجنه » .

(١) صحيح البخاري مع شرحه مدة القارى ج ٦ ص ٢٥٢

(٢) المصدر نفسه

(٣) الميسوط ج ٤ ص ٤٥

وقوله وان امكنه أن يمس الحجر شيئاً في يده، أو يمس يده ويقبل ما مس به فعل أما الأول فلما أخرج الستة إلا الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف في حجة الوداع على راحلته يستلیم الحَجَرَ بِمِحْنَتِهِ لِأَن يراه الناسُ ويشرفَ ويسألوه فإن الناس غشوه .

وأخرجه البخاري عن جابر الى قوله : لأن يراه الناس . ورواه مسلم عن أبي الطفيل « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يطوف بالبيت على راحلته ويستلیم الرُّكْنَ بِمِحْنَتِهِ مَعَهُ وَيُقَبِّلُ المِحْنَتَيْنِ » ثم أورد اشكالا حديثا وهو أن الثابت بلا شبهة أنه عليه السلام رمل في حجة الوداع وطوافه راكباً على البعير ينافي ذلك - إلى أن قال - والجواب أن في الحج للآفاقي أطوفة فيمكن كون المروي من ركوبه كان في طواف الغرض يوم النحر ليعلمهم ومثبه كان في طواف القدوم وهو الذي يفيد حديث جابر الطويل لأنه حكى ذلك الطواف الذي بدأ به أول دخوله مكة كما يفيد سوقه للنظر فيه : فإن قلت فهل يجمع بين ما عن ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما إنما طاف راكباً ليشرف ويراه الناس فيسألوه ، وبين ما عن سعيد بن جبير أنه إنما طاف كذلك لأنه كان يشتكي . كما قال محمد أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان أنه سعى بين الصفا والمروة مع عكرمة فجعل حماد يصعد الصفا وعكرمة لا يصعد ويصعد حماد المروة وعكرمة لا يصعد فقال حماد يا أبا عبد الله ألا تصعد الصفا والمروة فقال هكذا كان طواف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حماد فقلت سعيد بن جبير فذكرت له ذلك فقال : إنما طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته وهو شاك يستلم الأركان بمحجن فطاف بين الصفا والمروة على راحلته فمن أجل ذلك لم يصعد . أه (١) .

وقال الدسوقي (قوله إذا هو واجب . الخ) حاصله أن المشي في كل من الطواف والسعي واجب على القادر عليه فلا دم على عاجز طاف أو سعى راكباً أو محمولا ، وأما القادر إذا طاف أو سعى محمولا أو راكباً فإنه يؤمر بإعادته ماشياً مادام بمكة لا يجبر بالدم حيثئذ كما يؤمر العاجز بإعادته إن قدر مادام بمكة وإن رجع لبلده فلا يؤمر بالعودة لأعادته ويلزمه دم فإن رجع وأعادته ماشياً سقط الدم عنه ثم قال : وهذا في الطواف الواجب ، وأما الطواف غير الواجب فالمشي فيه سنة وحيثئذ فلا دم على تارك المشي فيه قاله عج . أه (٢) .

قال النووي والأفضل أن يطوف راجلاً لأنه إذا طاف راكباً زاحم الناس وآذاهم وإن كان به مرض يشق معه الطواف راجلاً لم يكره الطواف راكباً لما روت أم سلمة أنها قدمت مريضة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم « طُوفِي وَرَأَى النَّاسَ وَانْتَ رَاكِبَةٌ » ، وإن كان راكباً من غير عذر جاز لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف راكباً ليراه الناس ويسألوه . حديث أم سلمة رواه البخاري وحديث جابر رواه مسلم وثبت طواف النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين أيضاً من رواية ابن عباس وثبت أيضاً

(١) شرح فتح البدر ج ٢ ص ١٤٧

(٢) حاشية الدسوقي على الدرر الكبير ج ٢ ص ٤٠

من رواية غير هؤلاء ، ولفظ حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن رواه البخاري ومسلم ، وفي حديث طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على راحلته يستلم الركن بمحجنه لأن يراه الناس وليشرف فيسألوه فلان الناس غشوه رواه مسلم . وعن عائشة قالت « طاف النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع حول الكعبة على بعير يستلم الركن كراهة أن يضرب عنه الناس رواه مسلم .



وأما الأحكام

فقال

أصحابنا الأفضل أن يطوف ماشياً ولا يركب الا لعذر مرض أو نحوه أو كان ممن يحتاج الناس إلى ظهوره ليستفتى ويقتدى بفعله فإن طاف راكباً بلا عذر جاز بلا كراهية لكنه خالف الأولى كذا قاله جمهور أصحابنا - إلى أن قال - « فرع » قد ذكرنا مذهبن في طواف الراكب ، ونقل الماوردي إجماع العلماء على أن طواف الماشي أولى من طواف الراكب. أه (١). وقال أيضاً: أما سنن الطواف وآدابه فثمان ، أحدها - أن يطوف ماشياً فإن طاف راكباً لعذر يشق معه الطواف ماشياً أو طاف راكباً ليظهر ويستفتى ويقتدى بفعله جاز ولا كراهة لأن النبي صلى الله عليه وسلم طاف راكباً في بعض أطوافه وهو طواف الزيارة ولو طاف راكباً بلا عذر جاز . أه ..

وقال ابن حجر الميمني في حاشيته على الشرح قوله : وهو طواف الزيارة أما ما أشار إليه من ركوبه صلى الله عليه وسلم فيه إنما كان ليظهر فيستفتى هذا ما رواه مسلم . قال السبكي وهذا أصح من رواية من روى أنه طاف راكباً لمرض أشار بذلك إلى ما رواه أبو داود على أن في استاده من لا يحتج به ، وقال البيهقي في حديثه لفظه لم يوافق عليها وهي قوله « وهو يشككي » . ومن ثمة قال : لا أعلم أنه صلى الله عليه وسلم فعله ماشياً ، وخبر مسلم أنه طاف في حجة الوداع راكباً على راحلته بالبيد . « بالصفة والمروة لا بناني ذلك وأن كان سعيه في تلك الحجة إنما كان مرة واحدة وعقب طواف القلوم لأن الواو لا تقتضي ترتيباً . أه (٢).

وقال في الإيضاح أيضاً : ويموز الطواف في أخريات المسجد وفي أروقه وعند بابه من دونه وعلى أسطحته ولا خلاف في شيء من هذا لكن قال بعض أصحابنا يشترط في صحة الطواف أن يكون البيت أرفع بناء من السطح كما هو اليوم حتى لو رفع سقف المسجد فصار سطحه أعلى من البيت لم يصح الطواف على هذا السطح وأنكره عليه الإمام أبو القاسم الرافعي . أه (٢) .

(١) المهذب مع شرحه المجموع للنسوي ج ٨ ص ٢٩ - ٣٠

(٢) متن الإيضاح في مناسك الحج للنووي مع شرحه لابن حجر الميمني ج ١١ ص ٢٥٥

(٣) الإيضاح للنووي ج ١ ص ٢٣٩ مع شرحه للميمني

وقال ابن قدامة : لا نعلم خلافاً في صحة طواف الراكب اذا كان له عنر ... إلى أن قال - فصل -
فأما الطواف راكباً او محمولا لغير عنر فمفهوم كلام الحرقى أنه لا يميز، وهذا هو احدى الروايات عن
أحمد لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الطوافُ بالبيتِ صلاةٌ » (١) ولأنها عبادة تتعلق بالبيت فلم يميز
فعلها راكباً لغير عنر كالصلاة .

والثانية يميزه ويمجبه بدم ، وهو قول مالك ، وبه قال أبو حنيفة إلا أنه قال : يعيد ما كان بمكة فإن
رجع جبره بدم لأنه ترك صفة واجبة من واجبات الحج فأشبهه مالو وقف بعرفة نهاراً ودفع قبل غروب الشمس .

والثالثة يميزه ولا شيء عليه اختارها ابو بكر وهي مذهب الشافعي وابن المنذر لأن النبي صلى الله
عليه وسلم أمر بالطواف مطلقاً فكيفما أتى به أجزاءه ولا يجوز تقييد المطلق إلا بدليل ثم قال : فصل «فأما
السعي راكباً فيجزئه لعنر ولغير عنر لأن المعنى الذي منع الطواف راكباً غير موجود فيه . أه (٢) .

وقال البهوتي (٣) : ومن طاف أو سعى راكباً او محمولا لغير عنر لم يميزه الطواف ولا السعي لقوله
صلى الله عليه وسلم « الطوافُ بالبيتِ صلاةٌ » (٤) ولأنه عبادة تتعلق بالبيت فلم يميز فعلها راكباً كالصلاة
والسعي كالطواف والطواف أو السعي راكباً أو محمولا لعنر يميز الحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم
طاف في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن وعن ام سلمة قالت شكوت إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنني أشتكى فقال « طُوفِي من وراء الناسِ رَاكِبَةً » . متفق عليه . ولأن طوافه صلى الله عليه وسلم
راكباً لعنر كما يشير إليه قول ابن عباس كثر عليه الناس يقولون هذا محمد هذا محمد حتى خرج العواتق
من البيوت ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم لا تضرب الناس بين يديه فلما كثرُوا عليه ركب . رواه
مسلم ، واختار الموفق والشارح يميز السعي راكباً ولو لغير عنر . أه .



مما تقدم يتبين أنه يجوز للحاج والمعتمر أن يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة راكباً لعنر باتفاق ،
ولا شيء عليه - أما غير المعلور فله أن يسعى راكباً لكن المشي له أفضل ، وفي طوافه راكباً خلاف
فقيل يميزه ولا شيء عليه لأن النبي صلى الله عليه وسلم طاف طواف الزيارة راكباً ، وقيل يميزه وعليه
دم جبراً ، لأن الطواف له حكم الصلاة في الجملة ، والمفترض لا يصلي محمولا ، ولأن ركوبه صلى الله

(١) قال الزيلعي . في نصب الرأية ج ٢ ص ٤٧ قلت رواه ابن حبان في صحيحه في النوع السادس والسبعين من القسم الثالث من حديث فضيل
بن مياض ، والحاكم في المستدرک من حديث سفيان كلاماً من معناه بن السائب بن طاووس من ابن عباس قال قال رسول الله صلى
عليه وسلم : الطواف بالبيت صلاة الا ان الله أحل فيه التلطف فمن نطق فيه فلا ينطق الا بهي انتهى . وسكت الحاكم منه ، وأخرجه
الترمذي في كتابه من ٦ . بن من معناه بن السائب به يلفظ الطواف حول البيت مثل الصلاة - قال وروى هذا الحديث من ابن طاووس
ومعه من طاووس موقوفاً ولا نعرفه مرفوعاً الا من حديث معناه بن السائب - انتهى - وعند الحكم رواه البيهقي في المعرفة بسنده ثم
قال : وهذا حديث رفته معناه ابن السائب في رواية جماعة منه وروى عنه موقوفاً وهو أصح - أ هـ .

(٢) المغني والفرج الكبير ج ٣ ص ٤١٥

(٣) كشاف اللغاف ج ٢ ص ٤٣٣

عليه وسلم في الطواف كان لوجع في رجله أو ليراه الناس فيسألوه وقيل لا يميزه الحديث « الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام » والمفترض لا تصح صلاته راكباً لغير عذر ، وطواف النبي صلى الله عليه وسلم راكباً كان لعذر كما تقدم ، .

وعلى هذا يمكن أن يقال بأجزاء السعي على سقف المسمى بل يجوزه وإن كان المشي أفضل لشبهه بالسعي راكباً بعيداً ونحوه ، إذ الكل غير مباشر للأرض في سعيه وخاصة أنه لم يرد في السعي ما يلحقه بالصلاة في حكمها بل أنه أولى من الطواف راكباً بالأجزاء فإذا صح الطواف راكباً لعذر صح السعي فوق سقف المسمى لعذر ، وفي سعيه فوقه لغير عذر يكون فيه الخلاف في جوازه وإجزائه ، وأخيراً إن اعتبر في أجزاء السعي فوق سقف المسمى أو جوازه وجود العذر نُظر في زحام الساعة في الحج والعمرة ، هل يقوم عذراً أو لا . والله الموفق

وأما الأمر الثالث

وقد

يسرشد فيه بالقرآن وأقوال الفقهاء قال الله تعالى « ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام ، وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره » في هذه الآية خطاب من الله للناس في كل مكان أن يولوا وجوههم قبل المسجد الحرام سواء منهم من كان بأرض منخفضة عن المسجد الحرام فيكون مستقبلاً في صلاته لتخوم أرضه ومن كان منهم بمكان مرتفع عن سطح الكعبة، فيكون مستقبلاً لما فوق الكعبة من الهواء ، فدل ذلك على أن حكم ما تحت البيت الحرام من تخوم الأرض وما فوقه من الهواء في استقبال القبلة في الصلاة حكم استقبال البيت نفسه . وفيما يلي نقول عن بعض أهل العلم في الموضوع :

قال السرخسي : ومن صلى على سطح الكعبة جازت صلاته عندنا وإن لم يكن بين يديه ستره ، وقال الشافعي : لا يجوز إلا أن يكون بين يديه ستره بناء على أصله أن البناء معتبر في جواز التوجه إليه للصلاة ثم قال : وعندنا القبلة هي الكعبة فسواء كان بين يديه ستره أو لم يكن فهو مستقبل القبلة ، وبالاتفاق من صلى على أبي قبيس جازت صلاته وليس بين يديه شيء من بناء الكعبة فدل على أنه لا معتبر للبناء . أهـ (١).

وقال المرغيناني (٢) « ومن كان غائباً ففرضه إصابة جهتها هو الصحيح لأن التكليف بحسب الوسع .

وقال ابن الهمام تعليقاً على قول المرغيناني : إصابة جهتها . قال : قوله « إصابة جهتها » وفي الدراية عن شيخه ما حاصله أن استقبال الجهة أن يبقى شيء من سطح الوجه مسامتا للكعبة أو لوائها لأن المقابلة إذا وقعت في مسافة بعيدة لا تزول بما يزول به من الانحراف لو كانت مسافة قريبة ، ويتفاوت ذلك بحسب تفاوت

(١) المبسوط ج ٢ ص ٧٩

(٢) الهداية وعليها فتح القدير ج ١ ص ١٨٩

البعد وتبقى المسامحة مع انتقال مناسب لذلك البعد فلو فرض خط من تلقاء وجه المستقبل للكعبة على التحقيق في بعض البلاد ، وخط آخر يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب يمين المستقبل وشماله لا تزول تلك المقابلة والتوجه بالانتقال إلى اليمين والشمال على ذلك الخط بفراسخ كثيرة .. أه .

وقال الدسوقي (١) : « قوله وبطل فرض على ظهرها » أي على ظهر الكعبة « قوله فيعاد أبداً » أي على المشهور ولو كان بين يديه قطعة من حائط سطحها بناء على أن الأمور به استقبال جملة البناء لا بعضه ولا الهواء وهو المعتمد ، وقيل إنما يعاد بناء على كفاية استقبال هواء البيت أو استقبال قطعة من البناء ولو من حائط سطحه . أه .
وقد ذكر نحوه من ذلك الخطاب (٢) .

وقال الشيخ محمد عرفه الدسوقي : ملخصاً حكم الصلاة على ظهر الكعبة (٣) « فتحصل من كلام الشارح أن الفرض على ظهرها ممنوع اتفاقاً ، وأما النفل ففيه أقوال ثلاثة ، الجواز مطلقاً ، والجواز إن كان غير مؤكد ، والمنع وعدم الصحة مطلقاً ، قال شيخنا : وهذا الأخير هو أظهر الأقوال ، « تنبيه » سكت المصنف عن حكم الصلاة تحت الكعبة في حفرة ، وقد قدم أن الحكم بطلانها مطلقاً ، فرضاً أو نفلاً ، لأن ما تحت المسجد لا يعطي حكمه بحال ، ألا ترى أن الجنب يجوز له الدخول تحته ، ولا يجوز له الطيران فوقه ، كذا قرره شيخنا ..

وكتب الشيخ محمد عليش في تقريره على حاشية الدسوقي والشرح الكبير للشيخ أحمد الدردير ما نصه : « وانما جاز على جبل أبي قبيس مع أنه أعلى من بنائها لأن المصل عليه مصل إليها وأما المصل على ظهرها فهو فيها ، انتهى ضوء الشموع » أه .

وقال النووي (٤) : أما حكم المسألة فقال اصحابنا لو وقف على أبي قبيس أو غيره من المواضع العالية على الكعبة وبربها صحت صلاته بلا خلاف لأنه يعد مستقبلًا وإن وقف على سطح الكعبة نظر إن وقف على طرفها واستدبر باقيها لم تصح صلاته بالاتفاق لعدم استقبال شيء منها وهكذا لو انهدمت - والعاذ بالله - فوقف على طرف العرصة واستدبر باقيها لم تصح صلاته ولو وقف خارج العرصة واستقبلها صح بلا خلاف ، أما إذا وقف في وسط السطح أو العرصة فإن لم يكن بين يديه شيء شاخص لم تصح صلاته على الصحيح المنصوص ، وبه قال أكثر الأصحاب ، وقال ابن سريج تصح وبه قال أبو حنيفة

(١) حاشية الدسوقي على الفرج الكبير ج ١ ص ٢٢٩

(٢) مواهب الجليل على مختصر خليل ج ١ ص ٥١١ - ٥١٣

(٣) ص ١٢٩ من ج ١ من حاشية الدسوقي على الفرج الكبير لمختصر خليل ، وما فيها من تقرير الشيخ عليش على الحاشية

(٤) المغني مع شرحه المجموع للنووي ج ٢ ص ١٩٨

وداود ، ومالك في رواية عنه كما لو وقف على أبي قبيس ، وكما لو وقف خارج العرصة واستقبلها ، والمذهب الأول والفرق أنه لا يعد هنا مستقبلاً بخلاف ما قاس عليه ، وهذا الوجه الذي لابن شريج جاز في العرصة والسطح كما ذكرنا كذا نقله عنه امام الحرمين وصاحب التهذيب وآخرون ، وكلام المصنف يوهم أنه لا يقول به في السطح وليس الأمر كذلك . أه .

وقال ابن قدامة : ولو صلى على جبل عال يخرج من مسامته الكعبة صحت صلاته ، وكذلك لو صلى في مكان ينزل عن مسامتها لأن الواجب استقبالها وما يسامتها من فوقها وتحتها بدليل ما لو زالت الكعبة - والعياذ بالله - صحت الصلاة إلى موضع جدارها . أه (١) .

وقال الهوتوي : ولا يضر علو على الكعبة كما لو صلى على أبي قبيس ، ولا نزوله عنها كما لو صلى في حفيرة تنزل عن مسامتها لأن العبرة بالبقعة لا بالجدران . أه (٢) .

عما تقدم يتبين أن من صلى على مكان مرتفع عن سطح الكعبة مستقبلاً ما فوق سطحها من هواء صحت صلاته إجماعاً . كمن صلى فوق جبل أبي قبيس أو في بلاد سطح أرضها أعلى من سطح الكعبة ، ومن صلى الفريضة فوق الكعبة مستقبلاً ما أمامه من هوائها أو مستقبلاً ستره بين يديه ففي صحة صلاته خلاف ، بناء على الاكتفاء باستقبال جزء من بناء الكعبة أو جزء من هوائها في صحة الصلاة ، وعدم الاكتفاء بذلك بل لا بد من شاخص أو استقبال جملة البناء أو جملة الهواء أما من صلى على سطحها أو في جوفها فيقال فيه أنه مستدبر الكعبة أو هواءها باعتبار كما يقال أنه مستقبل باعتبار آخر فلم يتحقق فيه شرط الاستقبال بإطلاق ، فلا تصح صلاته . ومن صلى على طرفها وجعل هواءها وراءه بطلت صلاته لأنه لم يستقبل شيئاً من بنائها ولا من هوائها ، وعلى هذا يمكن أن يقال : إذا كان استقبال ما فوق الكعبة من هواء في الصلاة كاستقبال بنائها فالسعي فوق سقف المسعى في حكم السعي على أرض المسعى ..



وأما الأمر الرابع

فروى

جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال :

قال « رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجُمُرةَ على راحِلَتِهِ يومَ النحرِ ويقولُ لِيَأْخُذْ عَنِّي مَناسِكَكُمْ فَإِنِّي لَا أَذْري لَعَلِّي لَا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ » . رواه أحمد ومسلم والنسائي (٣) .

(١) المتن مع الفرح الكبير ج ١ ص ٤٦٣

(٢) متن الاقناع مع فرح كمال القناع ج ٢ ص ٧٩

(٣) المتن مع فرحه للشوكاني ج ٤ ص ٧٠

وما روى ابن داود وابن ماجه في سننهما عن يزيد بن أبي زياد عن سليمان بن عمرو بن الأحوص عن أمه قالت رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجمرَةَ من بطن الوادي وهو رَاكِبٌ يَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حصاةٍ ورجُلٌ خلفه يستُرُه فسألتُ عن الرجل فقالوا الفضلُ بن عباس وأزدهم الناسُ فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا أيها الناسُ لا يقتلُ بعضُكم بعضاً وإذا رأيتمُ الجمرَةَ فارموا بمثلِ حصي الخدَفِ ، سكت أبو داود عن الحديث وقال المنذري في إسناده يزيد بن أبي زياد (١) .

وقال الشوكاني : قوله على راحلته استدله على أن رمي الراكب لجمرة العقبة أفضل من رمي الرجل ، وبه قالت الشافعية ، والحنفية ، والناصر ، والامام يحيى ، وقال الهادي والقاسم : ان رمي الرجل أفضل . أه (٢) وقال ابن عابدين : وقوله « وجاز الرمي راكباً - الخ » عبارة الملتقى أخص وهي وجاز الرمي راكباً وغير راكب أفضل في جمرة العقبة . انتهى ، وفي الباب ، والأفضل أن يرمي جمرة العقبة راكباً وغيرها ماشياً في جميع أيام الرمي - إلى أن قال : والضابط أن كل رمي يقف بعده فإنه يرميه ماشياً وهو كل رمي بعده رمي كما مر ومالا فلا ثم هذا التفصيل قول أبي يوسف وله حكاية مشهورة ذكرها (ط) وغيره وهو مختار كثير من المشايخ كصاحب الهداية والكافي والبدائع وغيرهم ، وأما قولهما فذكر في البحر أن الأفضل الركوب في الكل على ما في الحاشية ، والمشى في الكل على ما في الظهيرية وقال : فتحصل ان في المسألة ثلاثة أقوال - ثم قال : « قوله ورجحه الكمال » أي بأن أداها ماشياً أقرب إلى التواضع والخشوع وخصوصاً في هذا الزمان فإن عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا يؤمن من الأذى بالركوب بينهم - بالزحمة ، ورميه عليه السلام راكباً إنما هو ليظهر فعله ليقنتدى به كطوافه راكباً . أه .

قال في البحر « ولو قيل بأنه ماشياً أفضل إلا في رمي جمرة العقبة وفي اليوم الأخير لكان له وجه لأنه ذاهب إلى مكة في هذه الساعة كما هو العادة وغالب الناس راكب فلا إيذاء في ركوبه مع تحصيل فضيلة الأنباع له عليه الصلاة والسلام . أه (٣) .

وقال السرخسي : وإن رماها راكباً أجزأه لحديث جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « رمى الجمار راكباً » . أه (٤) .



(١) مختصر سنن أبي داود للمنذري ج ٢ ص ٤١٥

(٢) نيل الأوطار ج ٥ ص ٧١

(٣) رد المحتار على الدر المختار ج ١ ص ٢٥٤

(٤) المبسوط ج ٤ ص ٦٩

وفي المذونة الكبرى : قلت فهل يرمي الرجل الجمار ركباً أو ماشياً قال : قال مالك أما الشان يوم النحر فيرمي جمره العقبة ركباً كما يأتي على دابته يمضي كما هو يرمي ، وأما في غير يوم النحر فكان يقول يرمي ماشياً قلت فإن ركب في رمي الجمار في الأيام الثلاثة أو مشى يوم النحر إلى جمره العقبة فرماها ماشياً هل عليه لذلك شيء قال : ليس عليه لذلك شيء . أ هـ (١) .

وقال الدسوقي « قوله وان ركباً » أي هذا إذا وصل إليها ماشياً بل ان وصل إليها ركباً وهذا من تعلقات النذب أي أنه يندب أن يرميها حين وصوله على الحالة التي وصل عليها من ركوب أو مشي فلا يصبر حتى ينزل إذا وصل ركباً ولا يصبر حتى يركب إذا وصل إليها ماشياً لأن فيه عدم الاستعجال برميها . أ هـ (٢) .

وقال الشافعي : ولا يرمي يوم النحر إلا جمره العقبة وحدها ويرميها ركباً وكذلك يرميها يوم النفر ركباً ويمشي في اليومين الآخرين أحب إلي ثم قال : وان ركب فلا شيء عليه — ثم ساق رواية قدامة بن عبد الله بن عمار الكلبي قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي جمره العقبة على ناقته الصهباء وليس ضرب ولا طرد ولكن قيل إليك إليك » . أ هـ (٣) .

وقال النووي (٤) : (فرع) مذهبنا أنه يستحب رمي جمره العقبة يوم النحر ركباً ان كان دخل منى ركباً ويرمي في أيام التشريق ماشياً إلا يوم النفر فركباً ، وبه قال مالك ، قال ابن المنذر : وكان ابن عمر وابن الزبير وسالم يرمون مشاة واستحبه أحمد وكره جابر الركوب إلى شيء من الجمار الا لضرورة . قال : وأجمعوا على أن الرمي يجزئه على أي حال اذا وقع في الرمي دليلنا الأحاديث الصحيحة السابقة (٥) أن النبي صلى الله عليه وسلم رمى جمره العقبة ركباً يوم النحر والله أعلم .

وقال ابن قدامة (٦) : ويرميها ركباً أو راجلاً كيفما شاء لأن النبي صلى الله عليه وسلم رماها على راحلته رواه جابر وابن عمرو ابني الأخص وغيرهم قال جابر : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي على راحلته يوم النحر ويقول خلوا عني مناسيكم فإني لا أدري لعل لا أحج بعد حجتي هذه » .

وقال نافع كان ابن عمر يرمي جمره العقبة على دابته يوم النحر وكان لا يأتي سائرهما بعد ذلك الا ماشياً ذاهباً وراجعاً وزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يأتيها إلا ماشياً ذاهباً وراجعاً رواه أحمد في المسند . ثم قال وفي هذا بيان للتفريق بين هذه الجمرة وغيرها . أ هـ .

(١) المذونة الكبرى ج ١ ص ٣٢٥

(٢) حاشية الدسوقي على الفرج الكبير ج ٢ ص ٤٥

(٣) الأم للشافعي ج ٢ ص ٢١٣

(٤) المجموع للنووي ج ٨ ص ١٨٢

(٥) يشعر بذلك ال حديث أم سلمة قالت : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجمرة من بطن الوادي وهو ركب ج ٨ ص ١٥٤ من

المجموع ٠٠ والى حديث أم أبي الأحوص قالت رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجمرة من بطن الوادي وهو ركب ج ٨

ص ١٧٥ من المجموع

(٦) المنى مع الفرج الكبير ج ٢ ص ٤٤٩

وقال البهوتي (١) : فإذا وصل إلى منى ... بدأ بها ركباً إن كان ركباً الحديث ابن مسعود أنه انتهى إلى جمرة العقبة فرماها من بطن الوادي بسبع حصيات وهوراكب يكبر مع كل حصاة ... إلى أن قال - : ههنا كان يقوم الذي أنزلت عليه سورة البقرة . رواه أحمد . وظاهر كلام الأكثر ماثياً ولا أي لم يكن ركباً رماها ماثياً . أه .



تسلم يتبين أن النبي صلى الله عليه وسلم رمى الجمرة ركباً وأن الفقهاء اتفقوا على أنه يجزى الرمي ركباً واثياً ، واختلفوا في الأفضل منهما ، هل هو الرمي ماثياً ، لأنه أقرب للتواضع والبعد عن إلقاء المشاة ، وإنما رماها صلى الله عليه وسلم ركباً ليراه الناس ويسألوه ويقتلوا به ، لو الرمي ركباً اقتناء بالنبي صلى الله عليه وسلم .

وهل هنا يمكن أن يقال : إذا جاز رمي الجمرات ركباً جاز السعي فوق سقف المسعى ، فإن كلا منهما فسك أدى من غير مباشرة مؤدية للأرض التي أداه عليها ، بل السعي فوق السقف أقرب من أداه أي شعيره من شعائر الحج أو العمرة فوق البعير ونحوه لما في البناء من الثبات الذي لا يوجد في المراكب ..

ونظراً إلى أن السعي فوق سقف المسعى لم نقف فيه على نصوص للفقهاء وأن ما يرجع إليه من أقوالهم للاسترشاد بها على هذه المسألة ليس بكثير وليس الخلاف فيه كثيراً اكتفينا بما نقلناه سائلين الله التوفيق للجميع ، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم ،،،،،

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	عضو	نائب الرئيس	رئيس اللجنة
عبد الله بن سليمان بن شيخ	عبد الله بن عبد الرحمن بن غنيان	عبد الرزاق عفيفي	أبراهيم بن محمد آل الشيخ

الخلاصة

وبعد اطلاع الهيئة على البحث المتقدم ، ودراستها للمسألة ، واستعراض أقوال أهل العلم في حكم الطواف والسعي والرمي راكباً والصلاة إلى هواء الكعبة أو قاعها ، وكذا حكم الطواف فوق أسطحة الحرم وأروقته ، وحكمهم بأن من ملك أرضاً ملك أسفلها وأعلاها . وبعد تداول الرأي والمناقشة انتهى المجلس بالأكثرية إلى الافتاء بجواز السعي فوق سقف المسعى عند الحاجة بشرط استيعاب ما بين الصفا والمروة وان لا يخرج عن مسامته المسعى عرضاً لما يأتي :-

١ لأن حكم أعلى الأرض واسفلها تابع لحكمها في التملك والإختصاص ونحوهما فالسعي فوق سقف المسعى حكم السعي على أرضه .

٢ لما ذكره أهل العلم من أنه يجوز للحاج والمعتمر أن يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة راكباً لعذر باتفاق ولغير عذر على خلاف من بعضهم ، فمن يسعى فوق سقف المسعى يشبه من يسعى راكباً بعيداً ونحوه اذ الكل غير مباشر للأرض في سعيه وعلى رأي من لا يرى جواز السعي راكباً لغير غدر فان ازدحام السعاة في الحج يعتبر عذراً يبرر الجواز ..

٣ أجمع أهل العلم على أن استقبال ما فوق الكعبة من هواء في الصلاة كاستقبال بنائها بناء على أن العبرة بالبقة لا بالبناء ، فالسعي فوق سقف المسعى كالسعي على أرضه ..

٤ اتفق العلماء على أنه يجوز الرمي راكباً وماشياً واختلفوا في الأفضل منهما ، فإذا جاز رمي الجمرات راكباً جاز السعي فوق سقف المسعى فان كلا منهما نسك أدى من غير مباشرة مؤدية للأرض التي أداه عليها بل السعي فوق السقف أقرب من أداء أي شعيرة من شعائر الحج أو العمرة فوق البعير ونحوه لما في البناء من الثبات الذي لا يوجد في المراكب ..

لأن السعي فوق سقف المسعى لا يخرج عن مسمى السعى بين الصفا والمروة ولما في ذلك من التيسير على المسلمين والتخفيف مما هم فيه من الضيق والازدحام .

وقد قال الله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) (وقال تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج » مع عدم وجود ما ينافيه من كتاب أو سنة بل أن فيما تقدم من المبررات ما يؤيد القول بالجواز عند الحاجة وقد ذكر ابن حجر الهيثمي رحمه الله رأيه في المسألة فقال في حاشية على الايضاح لمحبي الدين النووي ص (١٣١) ولو مشى أو مر في هواء السعي فقياس جعلهم هواء المسجد مسجداً صحة سعيه . اهـ .

